تدبير الهجرة وسؤال القيم: نحو مواطنة شاملة حاضنة للتنوع

إعلان مراكش لحقوق الأقليات الدينية في العالم الإسلامي أنموذجا

Migration Governance and the Question of Values: Towards Inclusive Citizenship Embracing Diversity – The Marrakesh Declaration on the Rights of Religious Minorities in the Muslim World as a Case Study

زكرياء لعروسي

طالب باحث بسلك الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال

جامعة مُحَمَّد الخامس بالرباط

ZAKARIA LAAROUSSI

PhD Researcher, Faculty of Legal, Economic and Social Sciences – Agdal, Mohammed V University in Rabat

الملخص: تتناول هذه الدراسة تدبير الهجرة من منظور قيمي–معياري يُعيد تعريف المواطنة الشاملة بوصفها إطارا جامعا لاحتضان التنوع، وتتخذ من إعلان مراكش لحقوق الأقليات الدينية (2016) أنموذجا تأويليا يصل بين المرجعية الإسلامية والمعايير الكونية لحقوق الإنسان، وتنطلق من اعتبار الهجرة فضاءً لاختبار القيم المؤسسة للعيش المشترك، الكرامة، والحرية الدينية، والعدل، والسلم، وتطرح إشكالية قدرة المرجعية القيمية للإعلان على إحداث تحول مفهومي في فهم العلاقة بين الدولة والفرد والجماعات الدينية في سياقات التعدد، تعتمد الدراسة مقاربةً نظرية خالصة قوامها تحليل نصي–معياري للإعلان واستحضار صحيفة المدينة كذاكرة مؤسِّسة تُثبّت مبدأ المواطنة المتساوية وحماية الأقليات داخل التصور الإسلامي، مع مواءمة هذا الأفق مع أدبيات القيم والهجرة في الفلسفة السياسية ونظرية حقوق الإنسان، وتخلص إلى أن إعلان مراكش يوفّر إطارا نظريا لبناء "تحالف قيم" يحرر النقاش من ثنائية الاندماج والإقصاء نحو تصورٍ للمواطنة التعاقدية القائمة على الاعتراف المتبادل، ويمنح درسا معياريا يمكن توظيفه في فهم حوكمة الهجرة بوصفها هندسة للمعنى والمشترك الإنساني، كما يفتح منظورا معرفيا للتعاون جنوب–جنوب يُغني الأدبيات المعاصرة حول الدين، والهجرة، والتعددية.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الهجرة؛ القيم؛ المواطنة الشاملة؛ إعلان مراكش؛ الأقليات الدينية؛ الكرامة الإنسانية؛ صحيفة المدينة؛ المرجعية الإسلامية؛ التنوع؛ التعددية.

Abstract : This study examines the governance of migration from a value-based normative perspective that redefines inclusive citizenship as a comprehensive framework for embracing diversity. It takes the Marrakesh Declaration on the Rights of Religious Minorities in the Muslim World (2016) as

a hermeneutical model that links Islamic tradition with universal human rights standards. The study proceeds from the premise that migration constitutes a space in which the foundational values of coexistence—dignity, freedom of religion, justice, and peace—are tested, and it raises the central question of whether the Declaration's normative framework can generate a conceptual transformation in understanding the relationship between the state, the individual, and religious communities in plural contexts. Methodologically, the study adopts a theoretical approach grounded in textual and normative analysis of the Declaration, drawing on the Constitution of Medina as a foundational reference that enshrines equal citizenship and minority protection within the Islamic experience, while aligning this framework with contemporary literature on values and migration in political philosophy and human rights theory. The findings suggest that the Marrakesh Declaration provides a coherent theoretical framework for constructing a "values alliance" that moves the debate beyond the binary of integration versus exclusion toward a conception of contractual citizenship based on mutual recognition. It thus offers a normative lens through which migration governance may be understood as an architecture of meaning and shared humanity, while also opening a conceptual horizon for South–South cooperation that enriches contemporary scholarship on religion, migration, and diversity.

Keywords: Migratio Governance; Values; Inclusive Citizenship; Marrakesh Declaration; Religious Minorities; Human Dignity; Charter of Medina; Islamic Referencing; Diversity; Pluralism.

مقدمة:

تشكل الهجرة اليوم ظاهرة كونية معقدة تتجاوز حدود الجغرافيا والسياسة لتطال أسئلة الهوية، والتعايش، والحقوق الأساسية؛ فهي عملية اجتماعية وثقافية تكشف عن طبيعة المنظومات القيمية التي تؤطر العلاقات بين الأفراد والدول، ومن هنا يصبح سؤال القيم مدخلا أساسيا لفهم كيفية تدبير الهجرة، باعتباره محددا لمسار السياسات ومرجعا لشرعية القرارات.

ولئن كانت مقاربة الهجرة من زاوية القيم تتيح قراءة أوسع للظاهرة، حيث يتداخل البعد القانوني مع البعد الأخلاقي، ويلتقي المعيار المؤسسي بالضمير الإنساني، فالقيم المتأصلة في المدركات الجماعية لأي أمة مجتمعية هي محكٌّ لمدى احترام الكرامة الإنسانية وضمان الحقوق.

ويبرز دور المبادرات الفكرية والدينية التي تضفي على النقاش حول الهجرة بعدا أخلاقيا يتجاوز المنطق البراغماتي البحت؛ حيث يأتي إعلان مراكش لحقوق الأقليات الدينية في العالم الإسلامي (2016) ليجسد هذا المسار القيمي، باعتباره وثيقة مرجعية أعادت صياغة مفهوم المواطنة في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية ومبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان، فقد عالج الإعلان قضية الأقليات الدينية ضمن سياق إسلامي معاصر، واستند على وثيقة "صحيفة المدينة"، باعتبارها وثيقة تعاقد ترسخ الحق الإنساني ففتح الإعلان أفقا جديدا أمام المجتمعات المسلمة في التفاعل مع سؤال التعددية والعيش المشترك، انطلاقا من تراثها وقيمها الراسخة. ليؤكد أن التعددية الدينية ليست طارئا في الحضارة الإسلامية، وخضعت لتجارب متعددة تعتبر جزءًا من بنيتها التاريخية، مما يعزز إمكانية توظيف هذا الرصيد في بناء مقاربة قيمية للهجرة.

وإذا كان الإعلان قد ركّز على حقوق الأقليات الدينية، فإن أثره يمتد مباشرة إلى قضية الهجرة، لكون جزء معتبر من المهاجرين في العالم الإسلامي ينتمون إلى أقليات دينية أو ثقافية، ويواجهون تحديات مركبة ترتبط بالهوية والانتماء، ومن ثم فإن إعلان مراكش يقدم أرضية قيمية يمكن استثمارها في صياغة سياسات هجرة أكثر إنصافا وشمولا، وقد تشكل دراسته من منظور تدبير الهجرة، سياسيا وقانونيا، إضافة تجعل الباحث يعي جزءًا مهما من هذه التحديات، وهي بناء وعي قيمي، للضيافة الكونية والمواطنة الشاملة الحاضنة للجميع.

إن السياق الخاص الذي صدر فيه الإعلان، سنة 2016، يكشف عن وعي متزايد بخطورة التوترات الدينية والعرقية التي غذتها أزمات سياسية وأمنية في المنطقة، والتي انعكست على مسارات الهجرة والنزوح؛ فالتعامل مع الأقليات لم يعد قضية داخلية تخص الدول وحدها، إنما أصبح جزءا من المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، وعنصرا حاسما في استقرار المجتمعات وتدبير حركية البشر، كما أن انخراط علماء الدين وقادة الفكر في صياغة الإعلان منح الوثيقة بعدا أخلاقيا وروحيا يوازي بعدها القانوني والسياسي.

وفي ضوء ذلك، فإن تدبير الهجرة مدعو إلى استلهام روح إعلان مراكش، حيث لا تكفي الأطر القانونية والتنظيمية، وأصبح يتطلب الأمر صياغة خطاب قيمي وجداني يعزز الضيافة الكونية والمواطنة الشاملة، ويضمن للأقليات من المهاجرين حقهم في الكرامة والأمن والانتماء، لأن الربط بين الهجرة والأقليات الدينية يضعنا أمام تحدي "المواطنة الشاملة" التي تسمح باستيعاب الانتماءات المركبة للفرد، دون أن تتحول إلى عامل إقصاء أو تمييز. وبالتالي فإعلان مراكش يشكل نموذجا لما يمكن أن يكون عليه التوازن بين حقوق الدولة في السيادة وحقوق الفرد في الحرية والاختيار.

ويمكن القول إن إعلان مراكش يساهم في إعادة صياغة المرجعية القيمية للهجرة من داخل المجال الإسلامي، في انسجام مع المرجعيات الكونية لحقوق الإنسان، وهو بذلك يفتح المجال أمام مقاربة جنوب–جنوب للهجرة، ترتكز على قيم الضيافة والعدل، وتستند إلى الإرث الروحي الإسلامي في ترسيخ ثقافة السلم والتعايش. ومن ثم فإن دراسة إعلان مراكش في سياق تدبير الهجرة هي محاولة لبلورة رؤية قوامها ربط القيم بالسياسات، وإيجاد توازن بين المعيار القانوني والبعد الأخلاقي، بما يجعل من أنسنة الهجرة مشروعا ممكنا في ظل تعددية دينية وثقافية متزايدة.

وتنبني إشكالية هذا البحث على اختبار قدرة المرجعية القيمية لإعلان مراكش لحقوق الأقليات الدينية في العالم الإسلامي (2016) على تحويل تدبير الهجرة، خلال المدة 2016–2025، من إطار قانوني–إجرائي محدود إلى منظومة أنسنة متكاملة تُدخل مبادئ الكرامة والمواطنة الشاملة والعدل الديني في صلب التشريع والمؤسسة والممارسة، ويتجه السؤال المركزي إلى بيان الشروط المعيارية والمؤسسية التي تجعل من الإعلان رافعة عملية لسياسات الاستقبال والاندماج ومنع التمييز الديني ضمن المهاجرين، مع سبر أغوار فجوات المواءمة بين النصوص والواقع، وتعيين أدوات تشغيلية قابلة للقياس، وصوغ مؤشر قيمي مركّب يرصد أثر "سؤال القيم " في مجالات الحماية والخدمات وبناء الثقة. ويجري تفكيك الإشكالية عبر تحليل البنية القيمية للإعلان وتتبع انعكاساتها على توازن السيادة والحقوق بما يتيح تحويلاً لمفهوم تدبير الهجرة إلى حوكمة إنسانية.

وتقوم المفاهيم التشغيلية في هذا البحث على دلالات دقيقة قابلة للقياس والتفعيل المؤسسي؛ **فتدبير الهجرة** نعني به منظومة السياسات والقوانين والإجراءات والخدمات المتصلة بالاستقبال والاندماج وإدارة التنوع الديني والثقافي، **وسؤال القيم** يشير إلى المبادئ الحاكمة للفعل العمومي مثل الكرامة والعدالة والمواطنة الشاملة والضيافة، بما يجعلها إطارا مفسرا وموجّها لصنع القرار. ويُقصد **بالأقليات الدينية** الجماعات ذات الانتماء الديني المختلف من حيث الحجم أو التمثيل المؤسسي داخل الدولة المضيفة بين السكان المواطنين والمهاجرين، **والمواطنة الشاملة** وضعٌ قانوني–أخلاقي يتيح اعترافًا متكافئا بالحقوق والواجبات مع ضمان المشاركة في المجال العام دون تمييز ديني أو ثقافي، وتشير **الضيافة** إلى مجموعة ترتيبات أخلاقية تقود إلى استقبال كريم يراعي الكرامة وييسّر الولوج إلى الخدمات الأساسية وقنوات الاندماج.

يرتكز المنهج التحليلي الوصفي القانوني في هذا البحث على مقاربة تُزاوج بين جرد دقيق للمعطيات المعيارية ووصف منظم لبنية النصوص والآليات، وبين تفكيك قانوني تحليلي يختبر الاتساق الداخلي والنجاعة العملية، وينطلق الوصف من تحديد إطار

المرجعية القيمية لإعلان مراكش لحقوق الأقليات الدينية، وينجز الوصف عبر قراءة متأنية تُحول المبادئ القيمية إلى قواعد قابلة للقياس، مثل: المواطنة الشاملة، الحماية من التمييز، الضيافة.

أولا: أي حاجة للقيم في الواقع المعاصر للهجرة؟

إن المتأمل للواقع المعاصر قد يجيب بكل بساطة، إنه أكثر حاجة للقيم، وأكثر حاجة للأخلاق الحميدة، وأكثر حاجة للعودة بالوجدان من الصراع والنزاع، الذي أفرزه وعي الاستهلاك، إلى الاستخلاف واستحضار القيم الإنسانية المشتركة، مع المهاجرين بالأساس، ولعل الحاجة إلى القيم تتجدد بمستجدات التحديات على مختلف الأصعدة، من قيم الحياة والعيش المشترك نحو قيم الحرية والعدالة إلى التسامح والتعايش والبيوإيتيقا، وكلها منابع للأخلاق الحميدة. وطرحت العولمة والثورة التكنولوجية الحالية، تحديات جديدة وأسئلة حارقة، تطلبت الإجابة عنها الاستغاثة بمنظومة قيمية وجعلها ناظمة للتصرف البشري، وخصوصا في مجال الهجرة، لما تحمله الظاهرة من أبعاد اجتماعية ودينية ونفسية، في محاولة لانتشالها من وحل المصلحية الفردية الضيقة، إلى سعة تعظيم المشترك الإنساني وتوقير الفضيلة والأخلاق.

ويمكن تمييز القيم الدينية، من جهة الخصائص إلى: قيم فطرية: مثل الرحمة، والتعاون، والعدل. وقيم إنسانية: والتي هي قيم عالمية ترتبط بالذات الإنسانية الثابتة لا في المتغيرات من الوسائل، وتشترك الإنسانية في تقديسها وإن تباينت أفهام الناس حولها مثال: الحرية، المحبة، المساواة.. وقيم مرنة فطرية إنسانية تستجيب لحاجات الإنسان الثابتة والمتجددة في كل الأزمنة والأمكنة.

فالقيم في جوهرها التزام أخلاقي، لا ينبع إلا عن نظريات أخلاقية مختلفة؛ ويرى العلامة ابن بيه أنه يمكن تصنيفها انطلاقا من موقفها تجاه المبادئ الأخلاقية، بحيث يمكن التمييز بين الأخلاق النسبية والأخلاق المطلقة، فبينما تعني الأولى اختلاف المبادئ والقيم الأخلاقية بحسب الزمان والمكان، يعني النوع الثاني وجود مبادئ أخلاقية عامة تطبق على جميع الناس في كل زمان ومكان مهما اختلفت ظروفهم وآراؤهم[1].

لا يمكن الاطلاع على صك دولي، إلا وتجد فيه حضور القيم الدينية، من ميثاق الأمم المتحدة، الهادف إلى إنقاذ البشرية من ويلات الحروب، وتجريم التهديد باستعمال القوة في العلاقات الدولية، إلى اتفاقيات فيينا 1961 و1963 بشأن العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، والتي نصت على الحصانة الدبلوماسية، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي وسم سياق وضعه في القرن الماضي تأسيس ثقافة الحق والواجب في المنظومات القانونية، والانتقال بها من التنظير إلى التنزيل؛ إذ عرفت تلك الحقبة مظاهر التعذيب والتنكيل واحتقار الإنسان، خصوصا وأن العالم شهد

[1] العلامة عبد الله بن بيه، الجذور المعرفية والفكرية للتطرف الفكري والانحراف الأخلاقي، مداخلة ضمن قمة أقدار العالمية، 21 نوفمبر 2017.

حربين عالمتين متطاحنتين، في أقل من أربعين سنة، ونماذج بشعة من الاستبداد والقهر؛ وكل هذه المقتضيات وغيرها كثير، مما لا تسعها صفحات هذه المقالة، تجد لها منطلقا دينيا، بل تجد القاعدة الدينية في ذلك أكثر تقدما وانفتاحا.

ومن الأمثلة على كونية القيم ما تضمنته مقتضيات إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[1]، الذي وضع قيما جديدة ناظمة للعلاقات الدولية، محددة لحاجيات الألفية الجديدة، وأكدت الحكومات من خلالها إيمانهم بمنظمة الأمم المتحدة وميثاقها، كأساسين لا غنى عنهما لتحقيق مزيد من السلام والرخاء والعدل في العالم[2]. لما له من أهمية في وضع لبنات تعاقد قيمي دولي، مكمل لميثاق الأمم المتحدة، والصكوك الدولية الأخرى، وذلك نابع أيضا من أهمية تعزيز القيم الدينية وصونها في جميع النظم والرؤى.

وتستحضر دوافع الإعلان الالتزام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، وازدياد أهميته وقدرته على الإلهام مع ازدياد الاتصال والتداعم بصورة مستمرة بين الأمم والشعوب[3].

ويعتبر الإعلان أن "التحدي الأساسي الذي نواجهه اليوم هو ضمان جعل العولمة قوة إيجابية تعمل لصالح جميع شعوب العالم؛ ذلك لأن العولمة، في حين أنها توفر فرصا عظيمة، فإن تقاسم فوائدها يجري حاليا على نحو يتسم إلى حد بعيد بعدم التكافؤ وتوزع تكاليفها بشكل غير متساو، ونحن ندرك أن البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تواجه صعوبات خاصة في مجابهة هذا التحدي الأساسي."[4]

إن إعلان الألفية يقوم على فكرة أساسها أن مبادئ السلام والأمن والتنمية واحترام حقوق الإنسان مترابطة ومتعاضدة، وما زال هذا الثالوث واقعا حقيقيا؛ وهو قوام القيم الدينية، فالجهود الرامية إلى القضاء على الفقر وتحسين حياة كل البشر لابد أن تقوم على أساس الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والإيكولوجية، وهو جوهر التعاليم الدينية.

فهذا الإعلان أعطى السياسة الإنمائية الدولية أساسا جديدا وشرعية جديدة من الناحية النوعية، لقد كان قرارا استراتيجيا تاريخيا وضع الشراكة الإنمائية العالمية على أساس واحد ومشترك.[5]

---

[1] عقد قادة العالم، على مدى ثلاثة أيام، في نيويورك بمقر الأمم المتحدة، قمة تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة من خلالها حوالي 60 هدفاً فيما يتعلق بالسلام؛ التطوير؛ البيئة؛ حقوق الانسان؛ الضعفاء والجياع والفقراء؛ أفريقيا؛ والأمم المتحدة. فأفرز على إثره إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، بمقتضى القرار (55/2) في الثامن من سبتمبر 2000م.

[2] إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، الفقرة الأولى.

[3] المصدر السابق.

[4] نفس المصدر السابق

[5] الدورة الخامسة والستون للجمعية العامة، 21 أيلول/ سبتمبر 2010، الجلسة العامة الخامسة، نيويورك (المحاضر الرسمية)، ص15.

وتروم هذه الإجراءات في مجملها، والتي نذكرها على السبيل المثال لا الحصر، تخليص الشعوب من ويلات الحروب ، سواء داخل الدول أو فيما بينها، التي أودت بحياة أكثر من 5 ملايين شخص في العقد الأخير، والقضاء على المخاطر التي تمثلها أسلحة التدمير الشامل، من خلال تعزيز احترام سيادة القانون، في الشؤون الدولية والوطنية على السواء، ولا سيما لكفالة امتثال الدول الأعضاء لقرارات محكمة العدل الدولية ، وفقا لميثاق الأمم المتحدة ، في أي قضية تكون فيها أطرافا، وزيادة فعالية الأمم المتحدة في صون السلام والأمن بتزويدها بما يلزمها من موارد وأدوات لمنع الصراعات وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية وحفظ السلام وبناء السلام والتعمير بعد الصراع، كما تهدف إلى اتخاذ اجراءات متضافرة ضد الإرهاب الدولي، والانضمام في أقرب وقت ممكن إلى جميع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

ويوصي الإعلان باعتماد سياسة تسمح أساسا بوصول جميع صادرات أقل البلدان نموا إلى أسواقها دون فرض رسوم أو حصص عليها، وتنفيذ البرنامج المعزز لتخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون دون مزيد من الإبطاء، والموافقة على إلغاء جميع الديون الثنائية الرسمية المستحقة على تلك البلدان مقابل تحملها التزامات قابلة للإثبات بالتقليل من الفقر؛ ومنح المساعدة الإنمائية بقدر أكبر من السخاء، ولا سيما للبلدان التي تبذل جهودا حقيقية لتوظيف مواردها للتقليل من الفقر.

ومن أهم الإجراءات أيضا، خفض نسبة سكان العالم الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد، ونسبة سكان العالم الذين يعانون من الجوع، ونسبة السكان الذين لا يستطيعون الحصول على المياه الصالحة للشرب أو دفع ثمنها، وتمكن الأطفال في كل مكان، سواء الذكور أو الإناث منهم، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي، وأن يتمكن الأولاد والبنات من الالتحاق بجميع مستويات التعليم على قدم المساواة[1].

بذل الجهود الجماعية لتحرير البشرية جمعاء، "وقبل أي شيء آخر تحرير أبنائنا وأحفادنا، من خطر العيش على كوكب أفسدته الأنشطة البشرية على نحو لا رجعة فيه، ولم تعد موارده تكفي لإشباع احتياجاتهم."[2]

ما أحوجنا اليوم –بالنظر إلى الوضع القيمي والأخلاقي الذي أضحى العالم يعرفه– إلى أن نرجع إلى قيمنا الدينية، ونعيد لها فاعليتها في فضائنا المعيش، وذلك بالنظر إلى ما تقدمه من ضمانات لتجاوز العديد من أزماتنا الراهنة، فالعالم اليوم أصبح، أكثر من أي وقت مضى، بالأهمية القصوى التي تأخذها هذه القيم في فضائنا الإنساني، وهو ما أكده غير واحد من المفكرين الغربيين أنفسهم، ومنهم الفيلسوف الفرنسي "إدكار موران"، الذي أكد على أهمية هذه القيم، وكيف لها أن تخلص العالم من تبعات النظام المادي والرأسمالي المتوحش بما أنتجه من سلوكيات تقوم على الفردانية والأنانية المفرطة، فبحسب ذات المفكر، فإن تطورات هذا

[1] إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية.

[2] المصدر السابق.

النظام هي التي خلقت المشاكل الكبرى التي يواجهها الكوكب الآن، مثل تدمير البيئة، والأزمة العامة في الأنظمة الديمقراطية، وتزايد التفاوت الطبقي، وغياب العدالة بين الناس، والتسابق نحو التسلح، وغير ذلك من الآفات، التي تكشف عن أزمة حقيقية في الإنسانية، فـ"هي أزمة الإنسان الذي مازال عاجزا عن التحقق كإنسان"[1]، ولذا فعالمنا اليوم في أمس الحاجة إلى القيم الدينية، لما ترسخه من مشاعر التضامن والتعاون والتآزر والتلاحم بين أفراد المجتمع.[2]

إن التحدي الحقيقي الذي يواجهنا اليوم هو تحد قيميّ بالأساس، فما دمنا لا نولي العناية الكافية لبناء الإنسان قيميا وسلوكيا، يصعب الحديث عن مستقبل حقيقي وواعد لعالمنا الإنساني المعاصر، لذا لابد لنا من الاهتمام بالقيم، وبثّها في نفوس الناشئة والشباب؛ لما لها من أهمية في بنائهم النفسي والأخلاقي والسلوكي، إذ من الضروري أن نستوقف شبابنا لنُريهم الطريق الأوسط والمنهج الأعدل، وهو طريق الاعتدال الجامع بين الأخلاق الفاضلة والفكر المستنير المنفتح، حتى لا ينقلبوا من تطرف إلى تطرف، ومن تعسّف إلى تعسّف ، فعبر هذا التوجيه لنا أن نبعث فيهم معالم التدين الأصيل الذي يحليهم بالقيم الإنسانية الكونية، ويدرأ عنهم كل أشكال العنف والغلو والتطرف[3]، وبالتالي احترام إنسانية الإنسان مهاجرا كان أو غير ذلك، وترسيخ معاني مواطنة شاملة حاضنة للتنوع، في الوجدان قبل التشريعات.

ثانيا: المواطنة الشاملة وراهنية تحالف القيم

تُظهر دراسة بعنوان "قيم ومعتقدات المهاجرين: كيف تختلف وكيف تتغير؟" أن الهجرة انتقال للقيم والمعتقدات وما يترتب عليها من عمليات معقدة للتغيير والمراجعة، فالمهاجرون لا يشكلون عينة مطابقة لبقية أفراد مجتمعاتهم الأصلية، وإنهم غالبًا ما يختلفون قبل مغادرتهم، حيث يميلون إلى تبني مواقف أكثر انفتاحًا وحداثة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين أو أدوار الأسرة أو الممارسات الدينية، وهو ما يجعل فعل الهجرة ذاته مرتبطًا بانتقاء اجتماعي وفكري. وبعد الانتقال إلى بلد الاستقبال، يدخل المهاجر في سيرورة مزدوجة: من جهة يواجه منظومة جديدة من القيم والسلوكيات التي تفرضها البيئة الجديدة والشبكات الاجتماعية والعلاقات المهنية، ومن جهة أخرى يحافظ على جزء من إرثه القيمي القادم من بلد الأصل. وبهذا تتفاوت مجالات التغيير؛ فهناك قيم قابلة للتأثر والاندماج بسرعة، مثل بعض المواقف المتعلقة بدور المرأة أو تنظيم الحياة الأسرية، وهناك قيم أكثر مقاومة للتغيير مثل المعتقدات الدينية العميقة. وقد بينت الدراسة أن مدة الإقامة، وقوة الروابط مع الوطن الأصلي، وطبيعة الشبكات الاجتماعية في بلد المهجر، والمسافة الثقافية بين مجتمع المنشأ والمجتمع المضيف، كلها عوامل تؤثر في درجة التحول القيمي. هذا التفاعل لا يقود إلى ذوبان كامل ولا إلى جمود مطلق، بل إلى عملية تفاوضية مستمرة ينتج عنها مزيج مركب من

[1] ينظر كتاب: إدغار موران، إلى أين يسير العالم؟، ترجمة أحمد العلمي، منشورات الدار العربية للعلوم، 2017، ص: 46.

[2] عبد الرحيم السوني، تفعيل القيم الدينية في عالمنا المعاصر، مجلة السلم، العدد الحادي عشر، أبوظبي، ربيع 2021، ص52.

[3] نفس المرجع السابق، ص65-66.

التبني والممانعة، الأمر الذي يفرض على مقاربات الاندماج التقليدية إعادة النظر في فرضية الاستيعاب الخطّي لصالح فهم ديناميكي متدرج يراعي الانتقاء المسبق والتغير اللاحق في آن واحد.[1]

إن مفهوم تحالف القيم من التحولات الفكرية المركزية في معالجة قضايا الهجرة والمواطنة الشاملة في العصر الحديث؛ فقد أظهرت تجارب الهجرة عبر العالم أن الاقتصار على الانصهار الثقافي أو الإدماج القسري، بوسائل قانونية وآليات مؤسساتية، غالبا ما يفضي إلى التوتر والصدام، ويعجز عن بناء تماسك مجتمعي حقيقي، أمام تعدد المرجعيات والانتماءات، ومحاولات كل طرف فرض نموذجه وهويته، ضيفا كان أو مضيفا، وبذلك يشكل مفهوم تحالف القيم إطارا جامعا يستوعب التنوع ويؤسس لمنظومة أخلاقية مشتركة تتجاوز الفوارق الدينية والثقافية، حيث يُبنى المجتمع على أسس الاحترام المتبادل، والعدل، والكرامة الإنسانية، وقيم التضامن والتسامح.

وتكمن أهمية مفهوم تحالف القيم في كونه يوفر أرضية أخلاقية وقانونية مشتركة تسهم في تقليل التوترات وتعزيز الانسجام الاجتماعي بين السكان الأصليين والمهاجرين؛ فهو لا يستبدل الخصوصيات الثقافية والهويات المتنوعة، إنما يكرّس الاعتراف المتبادل ويشجع على المشاركة الفاعلة في المجال العام، دون أن يكون الاندماج مرادفا للذوبان أو فقدان الجذور، فتصبح بذلك الهجرة فرصة لإغناء المجتمع بقيم جديدة تتحالف مع القيم الكائنة، وحافزا لإعادة بناء الروابط الإنسانية على قاعدة حقوقية وأخلاقية تعترف بكرامة الجميع، لتعطينا مواطنة شاملة تقوم على أسس أخلاقية وقيمية.

وقد بيّنت الأدبيات الحديثة في حقوق الإنسان وفي فلسفة المواطنة أنه لا مناص عن تحالف القيم، الذي يُعدّ مدخلاً أساسياً لمواجهة الخطابات الإقصائية والشعبوية التي تستثمر في الخوف من الآخر وتستغل الهجرة لإثارة الانقسام. في المقابل، فإن المجتمعات التي تحالفت فيها القيم وقبلت بقيم الآخر الضيف، تؤسس لسياسات عمومية مؤنسنة، قادرة على صيانة التنوع وتحويله إلى مصدر قوة وتماسك، تحقق مستويات أعلى من السلم الاجتماعي والاستقرار، وتصبح أكثر قدرة على التعامل مع تحديات العولمة والهجرة المعاصرة.

إن الانغماس في معايير وقيم اجتماعية متنوعة يقوي المجتمعات الأكثر انفتاحا وتسامحا وقدرة على التكيف، مما يثري الوعي بالثقافات وتقدير قيمتها، وتطوير القيم الناظمة لأفراده، مما يمنح أفقا جديدا للانفتاح على الأخر.

ويؤدي المهاجرون، غالبا، دور صلة الوصل بين البلدان المضيفة وبلد المنشأ، مما يعزز الروابط الدبلوماسية والتعاون الدولي، وفي حالات ما بعد النزاع، يعمل المهاجرون، ولا سيما النساء، بمثابة عوامل تحفيزية لبناء السلام والتعمير، مستفيدين في ذلك من المهارات والخبرات في الدول المضيفة لتعزيز التماسك الاجتماعي، كما يكتسب المهاجرون(ضمن الأوطان التي استطاعت تحقيق

[1] Williams, Nathalie E., Arland Thornton, and Linda Young-DeMarco, Migrant Values and Beliefs: How Are They Different and How Do They Change?, Journal of Ethnic and Migration Studies 39(6), Routledge, London (2013): pp 911-928.

الشمول واحتضان التنوع وضمان حقوق الوافدين وإدماجهم) بتعرضهم لأطر وإيديولوجيات سياسية متنوعة في البلدان المضيفة، رؤى وممارسات يمكن أن تؤثر على التغيير السياسي والتنمية في بلدانهم الأصلية ، علاوة على خدمة المواطن المحتضنة.

كما يشجع المهاجرون الحوار بين الثقافات ويعززون التسامح والتفاهم، وتساعد مجتمعات الشتات ، على اندماج المهاجرين، بتوفير الإرشادات الثقافية وشبكات الدعم الاجتماعي .

وتؤدي مجتمعات الشتات دورا خاصا في ترسيخ المواطنة الشاملة، من خلال ما توفره من فضاء ثقافي واجتماعي يؤهل المهاجرين للاندماج الفعّال في المجتمعات المستقبلة دون التفريط في انتماءاتهم الأصلية، حيث تشكل هذه المجتمعات منصات حيوية للتبادل الحضاري، وتشجع على الحوار بين الثقافات وتعزز من قيم التسامح والتفاهم، مستندة إلى ما تحمله من رصيد رمزي وجسور تواصل ممتدة بين بلدان المنشأ وبلدان الاستقبال، وهو ما يجعلها فاعلا رئيسا في إعادة تعريف المواطنة خارج القيد الضيق للجنسية، نحو مواطنة تتأسس على المشاركة والتعددية والاعتراف بالآخر .

ولا تقف إسهامات الشتات عند حدود الوساطة الثقافية، وتمتد إلى تيسير اندماج المهاجرين الجدد من خلال توفير الإرشاد الثقافي، والدعم الاجتماعي، وتثبيت شبكات التضامن، بما يخفف من حدة الهشاشة ويؤمن سبل المشاركة في الفضاء العام. ويُنظر إلى هذا الدور في الأدبيات الأممية بوصفه بعدا من أبعاد التنمية المستدامة، حيث أكد تقرير الأمين العامة للأمم المتحدة لسنة 2004 أن مشاركة مجتمعات الشتات في جهود التنمية ينبغي أن تُصان وتُعزّز، باعتبارها إحدى الوسائل المبتكرة لتعزيز الارتباط بين الهجرة والتنمية، وهو ما يكرّس تحولًا في الفهم التقليدي للمواطنة، من هوية جامدة إلى فضاء مفتوح للانتماء والمساهمة والمسؤولية، ويعكس تطورًا في تصور حقوق الإنسان للمهاجرين باعتبارهم شركاء لا مجرد مقيمين عابرين.[1]

لقد ركزت دراسة بعنوان "ما هي سياسة التواصل التي تنجح في قضايا الهجرة؟ استخدام القيم لتقليل الاستقطاب"، على أن الفاعلية الحقيقية لرسائل السياسات المتعلقة بالهجرة لا تكمن فقط في وضوح المعطيات أو أدلّة الأعداد والإحصائيات، إنما تُحسب بدرجة التناسق بين القيم التي تحملها الرسالة والقيم التي يعتنقها الجمهور المستهدف. بمعنى آخر، إذا حاولت الحملة أن تخاطب جمهورا محافظا بقيم الأمن والتقاليد، فإن الرسالة التي تستند حصريا إلى قيم الكونية أو المساواة قد تصطدم بمقاومة أو لا تلقى صدى. لذا تقترح الدراسة أن الحملة المؤيدة للهجرة ينبغي أن تضم — إلى جانب القيم المعتادة مثل الكونية (universalism) والإحسان (benevolence) — عناصر من القيم التي يعتنقها المعارضون (مثل الأمن أو التقاليد) لتكوين جسر فكري يُمكّن من تقليل الاستقطاب وكسب تأييد الفئات الوسطية، وبهذه الطريقة، تُصبح الرسالة أكثر قدرة على التواصل مع متلقيها، لا باعتبارها من خارجه واتخاذها محاولة تجسير بين القيم المختلفة.[2] وإن هذا المدخل القيمي يسعى إلى كسر

[1] تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، الهجرة الدولية والتنمية، الأمم المتحدة، الجمعية العامة، الوثيقة A/59/325، نيويورك 2004.

[2] Dennison, James, What policy communication works for migration? Using values to depolarise, Observatory of Public Attitudes to Migration – Migration Policy Centre, European University Institute, Florence 2019:p 18.

الاستقطاب الحاد في النقاش العمومي حول الهجرة، من خلال بناء رسائل قادرة على مخاطبة منظومات قيمية متعددة، وإيجاد أرضية مشتركة تتيح الانتقال من الجدل الأيديولوجي الصِرف إلى نقاش أكثر توازناً وواقعية حول السياسات العمومية للهجرة.

تجاوز السياق الحالي التنظير للصدام الحضاري والصراعات الإيديولوجي، خصوصا مع بروز ثورة تكنولوجية وتواصلية مرعبة، ليجد العالم نفسه أمام وضع جديد مُعولم انفتح فيه الجميع على الجميع وامتزجت فيها ثنائية الأنا بالآخر، وتعارف الجميع مع الجميع، فوصل صدى سقوط طفل في بئر في أعالي الجبال إلى أقصى نقطة في الكوكب، وأثار انهيار منازل في قمم الجبال موجات من التضامن تجاوزت الأمكنة والأزمنة والأديان والحضارات، فتحالفت القيم وتآزر معتنقو الأديان، وتحدث العقلاء لغة التضامن والتكافل والعيش المشترك، فبدا من خلف كارثة بيئية بريق شعاع مواطنة شاملة، وربما كونية، تجاوزت الصدام إلى الألفة والوئام. رغم الصورة القاتمة لبعض مظاهر الصراع بين بعض المحسوبين على الأديان.

إن القوة الإنسانية العاقلة، المؤمنة بالتحالف القيمي، التي تتغياها المواطنة الشاملة، هي منطلق التخطيط الاستراتيجي المعقلن، للانتقال من التوجس خيفة من صدام حضارات هنتانغتوغ، إلى استيعاب مفهوم القوة الناعمة التي أسس لها جوزيف ناي[1]. وهي قوة "أولي بقية" التي تدعو إليها الأديان السماوية، والمتفقة على تكريم الإنسان، كما إنها الإرادة الخيّرة كما أصل لها كانط، وقوة تخالف القيم وإطفاء حرائق الصراع وشن الحرب على الحرب حتى تكون النتيجة سلما على سلم كما يقول العلامة ابن بيه.

لذلك فإن قيم المواطنة الشاملة، في إعلان مراكش، في أصلها دعوة إلى تحالف القيم والحضارات والأديان، التي تحمل في جوهرها الخير والفضائل ومكارمَ الأخلاق، فهو يدعو ضمن بنوده مختلف الطوائف الدينية التي يجمعها نسيج وطني واحد إلى معالجة صدمات الذاكرة الناشئة عن التركيز على وقائع انتقائية، ونسيان قرون من العيش المشترك على أرض واحدة، وإلى إعادة بناء الماضي، ومد جسور الثقة بعيدا عن الجور والإقصاء والعنف، كما يدعو ممثلي مختلف الملل والديانات والطوائف إلى التحالف من أجل التصدي لكافة أشكال ازدراء الأديان وإهانة المقدسات وكل خطابات التحريض على الكراهية والعنصرية.

ثالثا: إعلان مراكش والتأسيس لمواطنة شاملة

[1] يعتبر جوزيف ناي من أبرز المنظرين في العلاقات الدولية الذين أعادوا صياغة فهم القوة في السياسة العالمية من خلال مفهوم "القوة الناعمة". ففي كتابه "القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية"، يعرّف ناي القوة الناعمة بأنها القدرة على تحقيق النتائج المرجوة من خلال الجاذبية والإقناع بدلًا من الإكراه أو تقديم الحوافز المادية. ويرى أن مصادر هذه القوة تكمن في جاذبية الثقافة الوطنية، وقيم النظام السياسي، وسياسات الدولة الخارجية حين تُعتبر شرعية وأخلاقية في نظر الآخرين. ويؤكد ناي أن الدولة التي تنجح في تقديم نموذج ثقافي وسياسي جذاب قادرة على التأثير في سلوك الفاعلين الآخرين عبر الاستمالة بدلاً من الضغوط العسكرية أو الاقتصادية، وهو ما يمنحها ميزة استراتيجية مستدامة في بيئة دولية معقدة. ويوضح ناي أن "القوة الناعمة ليست مجرد دعاية أو صورة إعلامية، بل هي انعكاس حقيقي لموارد الدولة الأخلاقية والثقافية والقيمية، ومدى اتساقها مع طموحات وتطلعات المجتمعات الأخرى". لذا، تكتسب القوة الناعمة مكانة مركزية في عالم يشهد تزايد أهمية الرأي العام والاتصال العابر للحدود، حيث تصبح القدرة على التأثير غير المباشر عاملاً حاسمًا في تشكيل السياسات والتوجهات الدولية.
.(2004) Nye, Joseph S., Soft Power: The Means to Success in World Politics, PublicAffairs, New York

رغم أنّ حقوق الأقليات تُشكّل عنصرًا أساسيًا في القانون الدولي لحقوق الإنسان – إذ إن الجهود الرامية إلى حماية الأقليات من الفظائع الجماعية كانت من بين الأسباب التي قادت إلى صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عقب الحرب العالمية الثانية – إلا أنّ الأقليات في مختلف أنحاء العالم واجهت في عام 2016 تهديدات وجودية جديدة. وفي الوقت ذاته، أدت قوى العولمة، التي قلّصت الحواجز التاريخية بين المجتمعات العالمية المتنوعة، وموجات المهاجرين الفارين من المعاناة والعنف، إلى تكوين مجتمعات تتسم بدرجات متزايدة من التنوع، وهو ما يفرض إيلاء عناية أكبر بحقوق الأقليات لضمان التعايش السلمي.[1]

انبثق إعلان مراكش لحقوق الأقليات، عن مؤتمر حقوق الأقليات الدينية في العالم الإسلامي[2]، المنعقد سنة 2016 بمدينة مراكش، وهو إحدى حلقات مشروع تجديدي يروم إلى وضع تصورّ مؤصل للمواطنة في الدول الوطنية ذات الأغلبية المسلمة، تصورّ يوافق التراث الإسلامي (صحيفة المدينة)، ويتوافق مع السياق الحضاري المعاصر (إعلانات وعهود حقوق الإنسان والدساتير الوطنية، والمواثيق الدولية). ويجلي الإعلان القيم الإسلامية والأسس المنهجية لواجب التعايش السعيد والتعامل الحسن مع سائر أتباع الديانات البشرية، ويستنهض فعاليات المجتمعات المسلمة ويستحثها نحو خلق تيار مجتمعي عريض لحماية الأقليات الدينية في البلدان المسلمة، ويسعى هذا الإعلان أيضا بتأثيره المجتمعي إلى حض الأفراد والمجموعات والدول على ابتكار الصيغ والمبادرات التي تعزز ثقافة التعايش وحماية الأقليات. وقد صدر هذا الإعلان باتفاق ومصادقة جميع الحضور من العلماء وصناع القرار المسلمين وبمباركة القيادات الدينية من غير المسلمين.[3]

لقد أكد جلالة الملك مُحَمَّد السادس في رسالته لأشغال هذا المؤتمر أن "عالمنا اليوم في حاجة إلى قيم الدين لأنها تتضمن الفضائل التي نلتزم بها أمام خالقنا رب العالمين والتي تقوي فينا قيم التسامح والمحبة والتعاون الإنساني على البر والتقوى. إننا نحتاج إلى هذه القيم المشتركة، لا في سماحتها وحسب، بل في استمداد طاقتها من أجل البناء المتجدد للإنسان وقدرتها على التعبئة من أجل حياة خالية من الحروب والجشع، ومن نزعات التطرف والحقد، حيث تتضاءل فيها آلام البشرية وأزماتها تمهيدا للقضاء على مخاوف الصراع بين الأديان."[4]

---

[1] Hayward, Susan, Understanding and Extending the Marrakesh Declaration in Policy and Practice, Special Report 392, United States Institute of Peace, Washington D.C., 2016, p. 4.

[2] تم التحضير لمؤتمر مراكش منذ سنة 2012 بندوات وورشات تفكيرية في تونس أسهمت في إغناء النقاش الممهد لصياغة الدستور التونسي الجديد، وسيعقبه سلسلة من المؤتمرات حول الأقليات المسلمة في البلاد ذات الأغلبية غير المسلمة وواجب التعايش والاندماج الإيجابي ثم مؤتمر يتجاوز قضية الأقليات إلى تقديم تصور جامع لقضية المواطنة وعلاقة الدولة بالدين. هذه الحلقات تتكامل لإخراج إطار شرعي للمواطنة التعاقدية يصالح بين الانتماء الديني والدولة الوطنية المعاصرة.

[3] منتدى أبوظبي للسلم، إعلان مراكش لحقوق الأقليات الدينية في العالم الإسلامي: الإطار الشرعي والدعوة إلى المبادرة، مسار للطباعة والنشر، دبي، صص7-9.

[4] الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في مؤتمر مراكش لحقوق الأقليات الدينية في العالم الإسلامي.

ويؤكد متن الإعلان – ضمن رؤية قيمية ضابطة لتدبير التعدد الديني– على قواعد أصلٍ تنطلق من مركزية الكرامة والاختيار والعدل والسلم والرحمة، حيث نصَّ صراحة على: تكريم الله للإنسان على اختلاف الأديان والإثنيات والألوان، ومنح الله الإنسان حق الاختيار: لا إكراه في الدين، والعدل والإنصاف هو معيار التعامل بين بني البشر، والسلم عنوان دين الإسلام، وأرسل الله تعالى مُحَمَّداً، ﷺ، رحمةً للعالمين. وبهذه المنطلقات يؤطّر الإعلان مبادئ المواطنة المتساوية ويُدخلها في صلب السياسات العامة، بوصفها قواعد كونية ذات جذور دينية راسخة.

ويمضي الإعلان إلى تفعيلٍ قيمي عملي ينعكس على سلوك المؤسسات والأفراد، إذ يقرر أن الإسلام يدعو للبر بالآخرين وإيثارهم على النفس، وأن الشريعة الإسلامية حريصة على الوفاء بالعهود والعقود. ويستعيد نموذجًا تأسيسيًا جامعًا حين يبيّن: إنّ صحيفة المدينة التي أقرها الرسول (ﷺ) لتكون دستوراً لمجتمعٍ متعدد الأعراق والديانات، كانت تعبيراً عن الكليات القرآنية والقيم الإسلامية الكبرى. وهي تنفرد بعدة ميزات: – نظرتها الكونية للإنسان، وهي ما ترتبت على حروب وصراعات، بل حدثت نتيجة توافق واختيار حر من سائر الفئات، وهي لاتخالف نصاً شرعياً وليست منسوخة. وبذلك يتخذ الإعلان من التجربة النبوية إطارًا مرجعيًا يُستأنس به في بناء عقود الاجتماع السياسي المعاصر.

ويُسقط الإعلان هذا الإرث على الحاضر بإعلان معيار مواطنة واضح، فيقرر: أن السياق الحضاري المعاصر يرشح الوثيقة لتكون نموذجا للعهود والعقود الاجتماعية والسياسية، ومبدأ المواطنة؛ فهي صيغة تعاقد دستوري عادل لمجتمع تعددي متضامن، يتمتع أفراده بنفس الحقوق والواجبات، وتسود فيه حرية التدين والتنقل والتملك والتكافل العام والدفاع المشترك والعدالة والمساواة أمام القانون، وتكشف هذه الصياغة عن أفقٍ تشغيلي يجعل من وثيقةٍ تاريخية مرجعًا لبناء صيغ دستورية معاصرة تحفظ التعدد وتؤمّن العدالة الإجرائية والموضوعية.

ويستكمل الإعلان مسار التنزيل المؤسسي عبر توجيهٍ صريح للدول والمجتمعات، إذ يقرر: مقاصد "صحيفة المدينة" كإطار مناسب للدساتير الوطنية في البلدان ذات الأغلبية الإسلامية، ويدعو الإعلان: علماء ومفكري المسلمين والمرجعيات الدينية والساسة وصناع القرار لتحقيق المواطنة التعاقدية، ويطلب من المرجعيات مراجعة المناهج الدراسية، كما يطلب من المثقفين وهيئات المجتمع المدني العمل لإنشاء تيار مجتمعي عريض وواعٍ لإنصاف الأقليات الدينية. وتبرز هنا أدوار الفاعلين المعرفيين والمؤسساتيين والمدنيين في تحويل المبادئ إلى سياسات ومناهج وتعبئةٍ اجتماعية مستنيرة.

ويعالج الإعلان مقتضيات السلم الأهلي ومكافحة خطابات الكراهية بمقتضيات حازمة، فيؤكد: ويدعو مختلف الطوائف إلى مراجعة صدمات الذاكرة، وصنع ثقافة السلام والثقة، والإصرار ليس على مجرد التسامح والاحترام بل على الالتزام بالحقوق والحريات التي لا بد أن يكفلها القانون في كل بلد، وإلى ذلك، لا بد من التصدي من

الجميع لكافة أشكال ازدراء الأديان وإهانة المقدسات، وكل خطابات التحريض على الكراهية والعنصرية. وختاماً يؤكد المؤتمرون أنه: لا يجوز توظيف الدين في تبرير أي نيلٍ من حقوق الأقليات الدينية في البلدان الإسلامية.[1]

يشكّل إعلان مراكش لحقوق الأقليات الدينية مرجعًا قيميًا وسياسيًا متكاملًا، إذ أعاد صياغة المبادئ الإسلامية في ضوء الكرامة الإنسانية وحرية الدين والمساواة أمام القانون، وجعل منها أساسًا لإطار معياري يوجّه السياسات العمومية في الدول ذات الأغلبية المسلمة. ومن خلال استحضاره لصحيفة المدينة كوثيقة تاريخية، أبرز الإعلان أن المواطنة الشاملة وحماية الأقليات قيم راسخة في التجربة الإسلامية، وأنها تمثل امتدادًا لمنطق التعاقد العادل والتضامن المجتمعي. وبهذا الاستناد التاريخي والديني، تتعزز المشروعية الأخلاقية للإعلان وتُفتح أمامه آفاق واسعة للانسجام مع المعايير الكونية لحقوق الإنسان، مما يجعله أرضية مشتركة لتطوير نماذج حوكمة تستوعب التعددية الدينية والثقافية. ويكشف الإعلان عن قدرة هذه المرجعية على إغناء مقاربات الهجرة من خلال إدماج البعد القيمي في السياسات القانونية والمؤسساتية، بحيث تتحقق الضيافة الكونية والمواطنة الشاملة في صورة عملية تضمن حماية المهاجرين والأقليات وصون حقوقهم داخل فضاء عام قائم على العدالة والكرامة والتعايش السلمي.[2]

ويمكن القول إن مقتضيات إعلان مراكش لحقوق الأقليات الدينية في العالم الإسلامي تؤسس إطارًا معياريًا يُتيح قراءة إنسانية لحوكمة الهجرة من غير افتراض إلزام تشريعي جديد أو ابتكار أدوات خارج البناء القائم؛ فتكريم الإنسان وحرية الاختيار والعدل والسلم والرحمة والوفاء بالعهد تشكّل نسقًا قيميًا مترابطًا يضبط منطق الفهم والتفسير والتأويل داخل النُظم القانونية والإدارية القائمة؛ إذ تعمل هذه القيم بوصفها معايير مرجعية لفحص الاتساق الداخلي للنصوص والإجراءات، ولفهم كيفية تعامل المؤسسات مع التعدد الديني في مساحات الاستقبال والخدمات والعيش المشترك. واستدعاء صحيفة المدينة في متن الإعلان يقدّم نموذجًا تفسيريًا تاريخيًا يوضح إمكان التعايش التعددي ضمن عقد اجتماعي واضح المعالم، أثبت فعالياته في سياقه، الأمر الذي يمدّ الباحث بأداة تحليلية لقراءة الممارسات المعاصرة في ضوء مفاهيم المواطنة المتساوية وصون التعددية والعدل أمام القانون.

إن الهجرة، في أفقها هي عبور للقيم وتلاقح للهوية، إذ يحمل المهاجر في ذاته ذاكرة الأصل ومخاض التلاقي، يعيش بين تداخل القيم وتصارع المرجعيات. ومن هذا المخاض تنبع إمكانية تأسيس تحالف قيمي يتجاوز منطق الدولة والعرق والحدود، ليرتقي إلى مقام الميثاق الإنساني الكوني، وهي المحاولة التأصيلية التي تبناها إعلان مراكش، ذلك أن التجربة المهاجرة تعيد تعريف معنى الانتماء، فلا يعود مقتصرًا على الدم أو التراب، ويتسع ليصبح انتماء إلى قيم العدل والكرامة والاعتراف بالآخر. وهكذا تنشأ في طيّات الاغتراب "دبلوماسية قيمية" تمارسها الجماعات

[1] إعلان مراكش لحقوق الأقليات الدينية في العالم الإسلامي، 25- 27 يناير 2016، المملكة المغربية.

[2] Hayward, Susan, Understanding and Extending the Marrakesh Declaration in Policy and Practice, Special Report 392, United States Institute of Peace, Washington D.C., 2016, p. 5.

المهاجرة، حيث ينقل كل فرد شيئا من حضارته ويستبطن شيئا من حضارة الآخر، فتتشكل برلمانات خفية للقيم، تُعيد صياغة العلاقات بين البشر من منطلق إنساني جامع.

على سبيل الختم:

تشكل الهجرة مجالًا مركزيًا لامتحان القيم وقياس حضور الكرامة والعدالة والمواطنة الشاملة في السياسات العمومية، وقد أبرز المقال أنّ سؤال القيم ليس مسألة نظرية، بقدر ما هو معيار موجّه يحدد إمكانية استجابة المجتمعات للخطاب القيمي، وكيف يمكن أن يتصدى لتحديات العنف في مواجهة إشكالات الهجرة، ولعل دراسة الإعلان أظهرت أنّ المرجعية القيمية قادرة على إسناد التدبير القانوني والإداري للهجرة، من خلال تكريم الإنسان، وصيانة حرية الاختيار، وترسيخ العدل والإنصاف، وجعل السلم قاعدة للتعايش، وإقرار المواطنة التعاقدية التي تضمن مشاركة متوازنة واعترافا متبادلا.

بيّنت الدراسة أنّ إعلان مراكش يتجاوز بعده الديني التأصيلي، ويفتح أفق مد السياسات العامة بأرضية قيمية تستوعب التنوع وتمنحه حماية مؤسساتية، فيتجسد أثره في صيانة الحقوق، وتعزيز الثقة، وبناء علاقات متوازنة بين الدولة والأفراد على قاعدة المواطنة الشاملة، التي لا تميز بين المواطن والوافد.

وينفتح الأفق البحثي والعملي على إدماج هذه القيم في مسارات حوكمة الهجرة، بما يرسخ الضيافة الكونية ويؤطر الممارسات بمنظور إنساني، وأيضا من خلال فتح آفاق البحث عن حضور هذه القيم في السياسات العمومية، ودراسة نجاعتها. ومن خلال إعلان مراكش تتضح معالم نموذج يربط بين المرجعية الدينية والمرجعية الكونية، ويمنح سياسات الهجرة قدرة على التحول إلى حوكمة مؤنسنة تضع الإنسان في مركز الفعل العمومي.

إن الانتقال بمبادئ إعلان مراكش، من الإمكان إلى الإلزام، رهين بتكوين قناعة دولية راسخة، بضرورة تفعيل القيم الدينية من جهة، وتعزيز ثقافة السلم والتسامح من جهة أخرى، بآليات تربوية وتثقيفية، تستثمر في الأجيال المقبلة، وجهود من أولي بقية يدافعون عن السلم والتسامح، والاقتناع بأهمية القيم الدينية ودورها الجوهري في توجيه المجتمع الدولي نحو بناء حصن المشترك الإنساني وصونه من التصدعات.

ولعل هذا التحالف القيمي المنشود لا يكتمل إلا بمواجهة تحديات العصر: ففي زمن الذكاء الاصطناعي أصبح المهاجر صورة رقمية مهددة بالاختزال والاغتراب، فيتطلب الأمر ميثاقا جديدا يحفظ للإنسان وجهه وكرامته في فضاء الآلة. ومن هذه التحولات يلوح في الأفق مفهوم جديد للمواطنة، لا يتحدد بالوثائق ولا بالجغرافيا، إنما بالانتماء إلى القيم المشتركة، ليُؤسَّس بذلك لاقتصاد من نوع آخر: "اقتصاد المعنى"، ليصبح تبادل التجارب والهويات رأسمالا حضاريا يتجاوز المادة والمعرفة.